

مراحل تدوين الحديث النبوي ودفع شبه المستشرقين (دراسة تأصيلية)

Dr: Hakim Ebrahim Abdul Jabbar Al-Shamiri (Corresponding author) Universiti Sultan Azlan Shah,
Darul Ridzuan, Bukit Chandan, 33000 Kuala Kangsar, Perak, Malaysia
Tel: +601111520512, E-mail: aabobhaa@yahoo.com

ملخص البحث

من بداية بزوغ نور الإسلام وبالخصوص في العهد النبوي تطلع الكثير من الصحابة إلى كتابة أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام، إلا أنه أمرهم بالكف عن الكتابة خشية من اختلاطه بالقرآن الكريم، فإلتبس على عوام المسلمين، فألتزم بعض الصحابة بهذه التعليمات وتقيدوا بها. وفهم البعض أن النهي لمن خشي عليه الأ يفرق بين القرآن والسنة؛ فقاموا بتدوين كل ما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا بذلك صحفاً كثيرة؛ ثم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم، بدأ المسلمون بتدوين ما وعت صدور الصحابة من الأحاديث النبوية. ونحن نهدف من هذا البحث إلى إبراز المراحل التي مرت بها تدوين السنة النبوية، وجهود علماء المسلمين في خدم السنة النبوية وحفظها، وعرض المعايير الدقيقة التي استخدموها في تنقيح علم الحديث النبوي. كما نهدف إلى عرض أهم الشبه التي يطرحها المستشرقون والرد عليها رداً علمياً يتبين من خلاله الأكاذيب التي يبنون عليها هذه الشبه. وتبرز أهمية البحث من خلال أهمية التعرف على السنة النبوية، والجهد العلمي الذي صان الأثر النبوي من الضياع والحفاظ على مصادر التشريع، وأما مشكلة البحث، فهي تكمن في تضارب الروايات في التدوين السنة، وفيما يروج له أعداء الإسلام من أكاذيب وأباطيل في زعمهم أن السنة النبوية ما دونت إلى بعد القرن الأول. الكلمات المفتاحية: المراحل، التدوين، الأحاديث النبوية، الشبهة، المستشرقون.

المقدمة

بعد وفات النبي صلى الله عليه وسلم أشتدت حاجة المسلمين إلى الإرث الذي تركه النبي صلى الله عليه وسلم لنا، وقد أوجب الله علينا الأخذ بكل ما آتانا الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم، فقال تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}. وقال تعالى: {وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}. [آل عمران: 132]. أمر الله تعالى بطاعة نبيه صلى الله عليه وسلم فيما أمر، والكف عما نهى عنه، فقال عز من قائل: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [الحشر: 7]. وهددنا الله وتوعد من عصى نبيه وترك العمل بقوله وأمره. فقال تعالى: {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا، وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ} [النساء: 14] وربط طاعة الرسول بطاعته سبحانه وتعالى: فقال: {مَنْ يُطِيعِ

الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا رُسُلُنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيطًا} [النساء: 80] وحشنا وأوصانا بالتمسك بسنة نبيه الكريم وجعل ذلك من علامة الإيمان، قال تعالى: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا}، [الأحزاب: 36]. ولم يغفل النبي صلى الله عليه من تنبيه الأمة على التمسك بسنته والحث على العض عليها، وأن فيها النجاة والسعادة لمن تمسك بها، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أني قد خلفت فيكم ما لن تضلوا بعدهما ما أخذتم بهما أو عملتم بهما كتاب الله وسنتي ولن يفترقا حتى يردا على الحوض». وعن العرياض بن سارية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلقاء الراشدين المهديين بعدي عضوا عليها بالنواجذ». وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: «من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله». فاتباع هدي النبي صلى الله عليه وسلم، واقتفى أثره لا يكون إلا بالحفاظ على أقواله وأفعاله، فكان الواجب على كل مسلم، أن يقوم ببذل الجهد لكي يحفظ ويصون هذا الوحي من الانقراض والضياع، فوجد رجال قيضهم الله لهذا المشروع العظيم، أتمسوا بالعدالة والصدق والأمانة والإخلاص واليقظة في الفصل بين الصحيح والضعيف، فقاموا بجهد مبارك وعمل يشكرون عليه، فجمعوا المفترق، ونقحوا المخطوط، بينوا الصحيح من الضعيف، وشرحوا المبهم، وتركوا الشاذ، واخرجوا المعلول والمقطوع. ثم بعد أن تم لهم ذلك ظهرت مصنفات ومؤلفات عدة تتفاوت بعضها عن بعض في التصحيح والتنقيح، والتبويب والترتيب، ونحن نسعى في هذا البحث إلى التركيز على عرض المراحل التدوين، والتطورات العلمية في علوم الحديث، مع نقض شبه المستشرقين وفضح جهلهم وإبراز عوراتهم.

الإطار العام للبحث

تتضمن هذه الورقة العلمية من ثلاثة مباحث المبحث الأول يتضمن هذه المقدمة، والإجراءات المنهجية والمفاهيم الأساسية للبحث مثل: خلفية الدراسة: أهمية الدراسة. أهداف الدراسة. مشكلة الدراسة. الأصالة البحثية. فرضية الدراسة. حدود الدراسة. الدراسة السابقة. التساؤلات: منهجة البحث. ويلى المقدمة المبحث الثاني (مراحل تدوين الحديث النبوي)، وفيه فقرات عدة، التعريف بمفهوم المراحل. التعرف على التدوين، ثم يليه مراحل تدوين الحديث النبوي، وتحتة عدة فقرات، المرحلة الأولى: عهد النبي صلى الله عليه وسلم، المرحلة الثانية: عهد الصحابة، المرحلة الثالثة: عهد التابعين، المرحلة الرابعة: التدوين الرسمي، المرحلة الخامسة: المصنفات. ثم يلي ذلك دواعي تدوين الحديث النبوي. وفيه فقرتين الداعي من تدوين الأحاديث الضعيفة، الداعي من تدوين الأحاديث والموضوعة. المبحث الثالث، (شبه المستشرقين والرد عليهم) وفي هذا المبحث عدة فقرات، الأول: مفهوم الشبهة، الثاني التعريف بالاستشراق. الثالث: منهجية المستشرقين في معرفة التدوين، شبهة المستشرقين وفيه فقرات متنوعة: الأولى: النهي عن كتابة الحديث. الشبهة الثانية: التأخر في تدوين الحديث. الشبهة الثالثة: عدم قبول الخلفاء حديث الواحد. الشبهة الرابع: تحريق الأحاديث الشبهة. الخامسة: قلة إمكانية الكتابة. الشبهة السادسة: تدوين الحديث في قصور السلاطين. ثم يعقبه الخاتمة والنتائج، والمصادر والمراجع.

خلفية الدراسة:

تختص هذه الدراسة بعلم الحديث النبوي؛ وبالأخص مراحل التدوين والتوثيق لكل ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم، من قول أو فعل أو تقرير، كما أن خلفية هذه الدراسة عرض الاعتراضات والشبه التي يتبناها المستشرقون ودفعها بالأدلة الصحيحة، والبراهين الواضحة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال المحاور والمحتويات التي تهتم بمعرفة مراحل التدوين، وبيان الزمن التاريخي لهذه المراحل التي تنقلت فيها، وموقف الشارع من كتابة السنة النبوية والاهتمام بحفظها وصونها من الضياع، والدفاع عنها وفضح كل من ينال من مقامها ومنزلتها الرفيعة عند الأمة الإسلامية، لما لها من علاقة بالعقيدة الإسلامية والتكاليف الشرعية.

أهداف الدراسة:

تهدف من هذه الدراسة معرفة المراحل التي مرة بهاتدين السنة النبوية، والتعرف على الخصائص التي هذه المراحل، ولوقوف مجموعة النصوص الشرعي التي يفهم منها التعارض والتباين في مشروعية تدوين الحديث من عدمه، وإبراز القول الراجح من أقوال العلماء في استحباب تدوين السنة النبوية مع عرض الأدلة والبراهين، كما تهدف من ذلك عرض الشبه التي يطرحها المستشرقون، والرد عليها وتفنيدها بالأدلة الصحيحة والبراهين الواضحة، وإبراز الحقيقة من وراء تشكيك المستشرقين في التدوين والمساعي التي يسعون من خلال هذه الأراجيف في الطعن في المصدر الثاني من التشريع الإسلامي.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة هذه الدراسة من خلال التعارض والتباين والاختلاف في فهم النصوص الشرعية الواردة بخصوص كتابة السنة النبوية وتدوينها، ومعرفة المعاني مختلفة والأوامر متباينة منها، وما يفهم منها حرمة التدوين تارة، وجواز الكتابة والتدوين تارة أخرى؛ بل الإستحباب. أما المشكلة الأخرى هو توظيف أعداء الدين الإسلامي من المستشرقين وخلق من ذلك التعارض والتباين واختلاف مطيئة في التشكيك في مصداقية توثيق السنة النبوية وتدوينها.

الأصالة البحثية:

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة. أنها تناقش أهم مسالك ومراحل التدوين التي مرة بها السنة النبوية مع عرض النصوص الشرعية التي ظاهرها التعارض ومناقشتها بالطرق العلمية والموضوعية. وكما أن هذه الدراسة جمعت بين الشبه التي يطرحها المستشرقون في صحة تدوين السنة النبوية، وبيان حقيقة الإفتراءات والأكاذيب التي يضعها المستشرقون لتبليس على عوام المسلمين والتشكيك في سنة النبي صلى الله عليه وسلم التي تعد المصدر الثاني للتشريع الإسلامي.

فرضية الدراسة:

يفترض من خلال هذه الدراسة أن يتضح حقيقة مشروعية تدوين السنة النبوية، ولاطلاع على مجموعة النصوص النبوية التي ظاهرها التعارض والتباين، وعرض أقوال العلماء في حل هذه النصوص المشكلة على عوام الناس، والرد على الشبه التي يطرحها المستشرقون، وبيان الأهداف التي يسعون من خلفها، والتعرف على حقيقة ما يقولون وما يفترونه على التوثيق والتدوين للمصدر الثاني من التشريع الإسلامي.

حدود الدراسة:

تركز هذه الدراسة على مراحل التدوين أولاً، ثم تقوم بعرض النصوص المختلف في فهم مشروعية تدوين السنة من عدمها، ويلى بعد ذلك عرض الشبه المنتشرة التي يتداولها المستشرقون في التشكيك في صحة تدوين السنة النبوية التي تعد أهم المصادر التشريعية.

الدراسة السابقة:

خاض الكثير من الباحثين والمؤلفين والكتاب، قديماً وحديثاً في بيان مشروعية كتابة الأحاديث النبوية، وتاريخ تدوينها وناقشوا من خلال هذه المؤلفات الأقوال والنصوص الشرعية التي ظاهرها التباين والاختلاف، وقد سجل التراث الإسلامي مجموعة من هذه الكتب الرصينة والمستوفاة للكثير من المعلومات الدقيقة والصحية، وكان الإمام الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، ألف كتاب أسماء معالم السنن، ذكر الكثير من أقوال العلماء وفصل تفصيلاً كافياً وشافياً، وبين الأقوال الراجحة من الأقوال المرجوحة حتى في جواز التدوين السنة وكتابة الأحاديث النبوية، وكان الخطيب البغدادي، قد تفرد وأفرد للموضوع كتاباً أسماه تقييد العلم، وكذلك ابن عبد البر القرطبي، له مؤلف يسمى جامع بيان العلم وفضله، ومن المتأخرين، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي له كتاب، الأنوار الكاشفة، ناقش فيها التدوين بالدليل والبرهان، وكذلك الدكتور أحمد بن محمد بن عبد الله الحميد، له كتاب يسمى الحديث النبوي بين النهي والأذن. وكل هذه الكتب تتعلق بمواضيعها بالتدوين والتصنيف لسنة النبي الكريم على أركى الصلاة وأتم التسليم. والذي نظيفه إلى هذه المواضيع هو جمع الأقوال ومناقشة الآراء وبيان الأدلة، وعرض الأقوال التي يروج لها المستشرقون في الطعن في تدوين السنة والنبوية والرد على شبههم، وتحكيم العلم والمعرفة على الخرافات والأباطيل المغرضة.

التساؤلات:

السؤال الأول: لماذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة من تدوين السنة؟

السؤال الثاني: ما صحة الأقوال التي تقول أن الخلفاء الراشدين أثناء حكمهم كانوا لا يقبلون الأحاديث من شخص واحد، وكانوا يطلبون من يؤيده في ذلك.

السؤال الثالث: ما حقيقة حرق أبوبكر الصديق ما يقرب من خمسمائة حديث.

السؤال الرابع: ما هو الدافع من وراء تدوين السنة النبوية؟ وما دور علماء الحديث في وضع القواعد المتقنة، والشروط المحكمة، في نجاح تنقية السنة النبوية وتهذيبها من الأكاذيب والإفتراءات المغرضة؟

منهجية البحث

وقد سلك الباحث منهجية الاستقراء للكتب المهمة بتدوين أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، والتعرف من خلالها على المراحل التي مرت بها، والتطورات التي صاحبته، واتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي التي تعرف من خلالها عوامل تدوين السنة وتطورها، ثم ختم الباحث بحثه بالمنهج الاستنتاجي، بعد التحليل الوصفي والاستقراء للمحتويات المعنية بالدراسة، ونتج له أن التدوين لهذا العلم رافقه فن متقن، وعلم محكم، وعلماء ذات معرفة ثاقبة وورع وتقوى استطاعوا من خلاله تنقيح الإرث النبوي والوحي الإلهي، ولم يعد للطاعين في هذا العلم أي شبهة يتعلقون عليها أو يتذرعون بها.

المبحث الأول

مراحل تدوين الحديث

تعتبر السنة النبوية وحي إلهي، يدرك المسلمون منزلتها الدينية ومكانتها العلمية، وقد أعتنى بها الرعيل الأول ومنحوا لها جل وقتهم، وبذلوا في حفظها جهدهم، فحضيت براعية ليس لها نظير من قبل الصحابة التابعين وتابع التابعين، وتسلسل هذا الجهد وتطور هذا الاعتنى إلى يومنا هذا، وقد وصلت إلينا مصونة من لتحريف، ومحفوظة من التبديل نتيجة هذا الاهتمام المبذول، ونحن في هذا البحث لا بد لنا أن نتعرف على هذه الجهود المبذولة، ونبين المراحل التي سلكته حتى خلت من الشوائب ونقحت من الأخطاء وسلمت من الزلل المشين.

مفهوم المرحلة: المرحلة: اسم، والجمع مراحل، مرحلة يمرحل، ومرحلة، فهو ممرحل، والمفعول ممرحل، مرحل العمل: جعله على مراحل، أتمه على فترات.

ونقصد في هذا البحث بالمرحل، هي الطرق والفترات الزمنية التي مرت بها كتابة الأحاديث النبوية، ودونت فيها كل ما ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، من قول أو فعل أو تقرير. فإذا قلت مراحل حياته الأولى: نقصد بذلك سنوات عمره

المبكرة، وإذا قلنا مراحل تعلم اللغة العربية، فهذا نقصد منه الفترات الزمنية التي يستغرقها ويتدرج فيها التلميذ في تعلم اللغة العربية، وإذا قلت مراحل التعليم النظامي اثنا عشر سنة، نقصد بذلك الفترة الزمنية التي يستغرقها المتعلم في المدرسة النظامية، وهي المرحلة الابتدائية، والمرحلة الإعدادية والثانوية.

والمراحل: يقصد به الخطوات العملية لكل مشروع عملي أو معنوي تقول ما زال بينك وبين الإتقان ومراحل، خطوات كثيرة ومتعددة. المرحلة: المسافة التي يقطعها السائر نحو يوم. والمرحلة: قد يراد بها الثوب المخطط، فعن أبي عن هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى يبني الناس بيوتاً يوشونها وشي المراحل».

التعرف بالتدوين:

التدوين هو علم نافع لحفظ العلم من الزوال وصونه من الضياع في كتب ترتب وتجمع، فتدون الشيء: تسجله، وأثبتته بالكتابة حفظاً له من الضياع، فتدوين السنة: كتابتها بشكل جماعي، وكان ذلك على رأس المائة الثانية من الهجرة. وكان أول من دون الدواوين وأنشأه هو الخليفة عمر بن الخطاب ورتب الصحف وكتب فيها أهل الجندية وأهل العطية والعمال وسواهم.

الحديث لغة: ضد القديم، وهو الجديد من الأشياء، والحديث الخبر يأتي على القليل والكثير، والجمع أحاديث كقطيع وأقاطيع وهو شاذ على غير قياس.

وفي الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - قولاً له أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، حتى الحركات والسكنات في اليقظة والنم، فهو أعم من السنة.

مراحل تدوين الحديث النبوي

لاشك أن تدوين الحديث مر بمراحل متعددة وعاش فترات مختلفة تتناسب مع احتياجات المسلمين للسنة النبوية فنتج عن ذلك تطور وتقدم خلال هذه الفترات الزمنية حتى أصبح من أتقن العلوم الشرعية وأجود الفنون التصنيفية والتأليفية.

المرحلة الأولى: عهد النبي صلى الله عليه وسلم

تباينت الروايات في الأذن من النبي صلى الله عليه وسلم، في تدوين الحديث والذي وقفنا عليه روايتين الأولى النهي عن تدوين السنة، وفي ذلك ورد أربعة أحاديث نورد منها حديثين أحدهما متفق على ضعفه والآخر مختلف في صحته.

فالأول: حديث زيد بن ثابت «حين دخل على معاوية فسأله عن حديث وأمر إنساناً أن يكتبه فقال له زيد: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا أن لا نكتب شيئاً من حديثه. فمحا».

الثاني: حديث مسلم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمداً» - فليتبوأ مقعده من النار».

ثانياً الأذن بالكتابة: وورد في الأذن بالكتابة عدة أحاديث نورد منها حديثين أحدهما: حديث عبد الله بن عمرو، قال: كنت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: أكتب كل شيء تسمعه ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب، والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأوماً بأصبعه إلى فيه، فقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق».

ثانيها: حديث أبي شاة: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اكتبوا لأبي شاة». وحديث أبي هريرة «ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب». وحديث ابن عباس في قصة مرض النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجعه قال: «اثنوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده».

الترجيح بين الروايات: الحديثان في النهي أحدهما ما هو متفق على ضعفه، والثاني مختلف في صحته، فحديث زيد بن ثابت من طريق كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، وكثير غير قوي، والمطلب لم يدرك زيدا ولهذا ضعفه علماء الحديث. وأما حديث أبي سعيد الخدري: فقد أعله أئمة أهل العلم منهم البخاري وغيره وقال الصواب أنه من قول أبي سعيد نفسه، وغلط بعض الرواة فجعله عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم. هذا الأمر الأول، الأمر الثاني، أن الحديث الذي اختلف في صحته أوله العلماء عدة تأويلات أحدها أن النهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط به، فيشتبه على القارئ وهذا قول الخطابي.

ثانيها: النهي لتنزيه لمن يثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة، فأما من لم يثق بحفظه، فإنها مستحبة في حقه، والإذن محمول عليه، وقد عد تدوين العلم وكتابتها من البدع الواجبة، وادعى القراني الإجماع عليه، وعلمه بأن التبليغ لمن بعدنا من القرون واجب إجماعاً ولا يتوصل إليه إلا بالكتب لسوء الحفظ وقلة الضبط، وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب، وهذا قول الكرمانى.

ثالثها: أن حديث النهي منسوخ لأن النهي كان خوفاً من اختلاط غير القرآن به، فلما اشتهر وأمنت مفسدة الاختلاط وقع الإذن فيه وهذا قول شمس الدين البرماوي . وقد نسب للصحابه صحف، فهذا عبد الله بن عمرو بن العاص تنسب إليه الصحيفة الصادقة، نقل الإمام أحمد محتواها في مسنده كما كان لعلي بن أبي طالب صحيفة، ولأنس بن مالك صحيفة، ولعبد الله بن عباس صحيفة، وعبد الله بن مسعود، صحيفة، صحيفة همام بن منبه وصحيفة، عبد الله بن أبي أوفى صحيفة، ولسمرة بن جندب، نسخة جمع فيها أحاديث كثيرة، وكتاب أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه استفتاح الصلاة،

وصحيفة أبي موسى الأشعري، وصحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري، صحيفة أبي سلمة نبيط بن شريط الأشجعي الكوفي. فإذا جمعت هذه الصحف والمجاميع كانت العدد الأكبر من الأحاديث النبوية التي دونت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم. وقد نقل الإجماع على جواز الكتابة جمع من العلماء، بعد خلاف حصل في القرون الأولى، قال القاضي عياض: وفيه اتخاذ الكتاب وتقيد العلم، ولا خلاف في كتابة القرآن، وإنما كان الخلاف بين السلف في جواز كتابة العلم والحديث لعل ذكرناها في غير هذا الموضع، ثم وقع الإجماع على جوازه، والأحاديث الصحيحة تدل عليه، وقد بسطنا هذا في كتاب الإلماع. وقال ابن حجر العسقلاني: السلف اختلفوا في ذلك عملاً وتركاً وأن كان الأمر استقر والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم بل على استحبابه بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم. وقال الإمام النووي: فيه إبطال ما تزعمه الرافضة والشيعة والإمامية من الوصية إلى علي وغير ذلك من اختراعاتهم. وفيه جواز كتابة العلم، وهو مجمع عليه الآن، وقد قدمنا ذكر المسألة في مواضع. قال المناوي: لولا ما عقدته الكتب من تجارب الأولين لانحلت مع النسيان عقود الآخرين وقد كره كتابة العلم جمع منهم الخبر قال الذهبي: وانعقد الإجماع الآن على الجواز.

المرحلة الثانية: عهد الصحابة

وأما في عهد الصحابة، فكان الناس على قسمين اثنين القسم الأول، كان يكره كتابة السنن وعلى رأسهم الخليفة عمر بن الخطاب رضي عنه فقد روي أنه استفتى أصحاب رسول الله في كتابة السنة فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله شهراً، ثم توصل إلى عدم الكتابة، فقال: إني كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً. وكذلك علي رضي الله عنه عندما تناقل الناس ما في صحيفته فبلغ علياً ذلك فقال أعزم على كل من عنده كتاب إلا رجع فمحاها وإنما هلك الناس حين تتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم. خاف أن يلتبس على عوام الناس مع أن علي كان يكتب حديث النبي صلى الله عليه وسلم وله صحيفة أشتهرت باسمه كما تقدم معنا. لكن كان علي يميز بين كلام الله وكلام النبي صلى الله عليه وسلم. وأما ابن مسعود، «فعن الأسود بن هلال قال: أتى عبد الله بن مسعود بصحيفة فيها حديث فدعاء بماء فمحاها ثم غسلها ثم أمر بها فأحرقت ثم قال: أذكر الله رجلاً يعلمها عند أحد إلا أعلمني به، والله لو أعلم أنها بدير هند لبلغتها. بهذا هلك أهل الكتاب قبلكم حين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون».

وأما القسم الثاني، من الصحابة الذين كانوا يكتبون ويدونون كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهم الأغلب لما رأوا فيه من مصلحة لتحسين العلم وصونه من الضياع ونشره بين الناس من غير زيادة أو نقصان أو تحريف أو تبديل. عملاً بقول المعصوم «بَلِّغُوا عني ولو آية، وَحَدِّثُوا عني بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». فقال صلى الله عليه وسلم: «نَضَّرَ الله امرأً سمع مِنَّا حديثاً، فحفظه حتى يبلِّغه غيره، فُرِّبَ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، وَرُبَّ حامل فقه ليس بفقيه». وفي لفظ: «نَضَّرَ الله امرأً سمع منا شيئاً، فبلَّغه كما سمعه، فُرِّبَ مبلِّغ أَوْعَى من سامع». وقد حرص النبي صلى

الله عليه وسلم على استمرار بلاغ أمته هذا الدين إلى الناس، ويعتبر بلاغه عن طريق الكتابة هو أصون له وأحرز على بقائه خالياً من الكذب، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم حذر من الكذب والزيادة على قوله والنقص منه أو تحريفه، فقال «فبلغه كما سمعة». ولا يأتي ذلك إلا عن طريق الكتابة.

المرحلة الثالثة: عهد التابعين

وافترق التابعون في تدوين الحديث وكتابته إلى فرقتين كما أفترق الصحابة، فمنهم من امتنع عن الكتابة وتورع عن التدوين، وعلى رأسهم كبار التابعين مثل عبيدة بن عمرو السلماني، وإبراهيم بن يزيد التيمي، وجابر بن زيد، وإبراهيم بن يزيد النخعي، وعامر الشعبي. ومنهم من رأى أن التدوين هو انفع للأمة وأصون لسنة وأقوم للدين، فتفرغوا لتدوين السنة وغربلوا الصحيح من السقيم، وبينوا القوي من الضعيف، وكان على رأسهم مشاهير التابعين، سعيد بن جبير، وسعيد بن المسيب، والضحاك بن مزاحم، والحسن البصري، ومجاهد بن جبر، ورجاء بن حيوة، وعطاء بن أبي رباح، ونافع مولى ابن عمر، وقتادة السدوسي. وهذا التدوينات كانت جهود فردية، وأعمال اختيارية لم يكلف بها حاكم، ولم يأمر بها سلطان. وكان عدد من التابعين قاموا بكتابة الحديث عن الصحابة واحتفظوا بأجزاء وصحف مثل أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي، وأبي عدي الزبير بن عدي الهمداني الكوفي، وأبي العشاء الدارمي، وزيد بن أبي أنيسة أبي أسامة الرهاوي، وأيوب بن أبي تيممة السخثياني، ويونس بن عبيد بن دينار العبدي، وأبي بردة بريد بن عبد الله بن أبي بردة، وحמיד بن أبي حميد الطويل.

المرحلة الرابعة: التدوين الرسمي

وأما من ناحية التدوين الرسمي من قبل حكام المسلمين فالذي قد وصلنا أن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي هو أول من طلب ذلك من كثير بن مرة الحضرمي، أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحاديثهم، وقد كان هذا الطلب أثناء إمارته على مصر سنة 65-85 هجرية. وفي أثناء خلافة عمر بن عبد العزيز، من سنة 99-101 هـ جاءت الرغبة الكاملة من الخليفة في تدوين السنة المطهرة فأصدر أوامره للعلماء بتدوين سنة المعصوم، فكان الإمام أبي بكر بن حزم والي المدينة وكان أول العلماء قام بتنفيذ أوامر الخليفة عمر بن عبد العزيز، ثم تابعت حركة التدوين، فدوّن ابن شهاب الزهري، وي زيد بن أبي حبيب المصري. ورواه الإمام البخاري في صحيحه تعليقاً قال: "وكتب عمر بن عبد العزيز، إلى أبي بكر بن حزم (عامل المدينة وقاضيهما): رضي الله عنه: أن انظر ما كان عندك -أي في بلدك- من حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فاكتبه. فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا، فتكفل الإمام محمد بن شهاب الزهري بجمع الحديث، وهو يعتبر أول الجامعين للسنة على الإطلاق. ثم شاع التدوين في الطبقة التي تلي طبقة الزهري في الكثير من البلدان فجمع الحديث ابن جريح بمكة وابن إسحاق أو مالك وابن أبي ذئب بالمدينة، والربيع بن صبيح وسعيد بن أبي

عروبة وحماد بن سلمة بالبصرة، وسفيان الثوري بالكوفة، والأوزاعي بالشام، وهشيم بواسط، ومعمر باليمن، وجريير بن عبد الحميد بالري، وابن المبارك بخراسان، وكان هؤلاء في عصر واحد ولا يدري أيهم سبق.

المرحلة الخامسة: المصنفات: وقد قفز التدوين من جمع كل ما ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، من غير ترتيب أو تنظيم، إلى التبويع، وقد كان الشعبي له السبق في ذلك، فإنه روي عنه أنه قال: هذا باب من الطلاق جسيم، وساق فيه أحاديث، ثم رأى بعض الأئمة أن تفرد أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، وذلك على رأس المائتين، فصنف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسندا، وصنف مسدد البصري مسندا، وصنف أسد بن موسى الأموي مسندا. وصنف نعيم بن حماد الخزازي المصري مسندا، ثم اقتفى الأئمة آثارهم، فقل إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم.

دواعي تدوين الحديث النبوي

تكمن دواعي تدوين الأحاديث حسب الاستقرار ولاطلاع على دوافع التدوين أهمية السنة النبوية وصونها السنة من التحريف، والعمل على حفظ أصول الدين والتثبت من صحة سنة النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، ومنع أهل البدع والأهواء والإلحاد من وضع الأحاديث ونسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو قلب أسانيدھا وتحريف متنھا، وإدخال الأساطير المكذوبة عليها لافساد العقل والفطرة. حيث تعتبر الأسانيد لسنة النبوية بنسبة للمسلم شيء ثمين على نفسه وحياته، فهو محتاج إليها، فلا بد من حفظها وصونها، النبوي الأمرين، وقد تعلق النفس بها واحتاج المسلمون إلى توجيهاتها القيمة. فتزايد الوضع في الحديث دفع العلماء إلى تدوينه وحفظه، لكي تمنع العابثين من التلاعب في الدين وترويج الأكاذيب. ومن فوائد التدوين ودواعيه استخراج المعاني النافعة، واستنباط الأحكام من تعاليمه، فيلزم من ذلك وضع الضوابط التي تمكن المسلم من خلاها الاطمئنان إلى معرفة الحديث المقبول من المردود، والصحيح من الضعيف، والمتصل من المرسل. ومن فوائد التدوين ودواعيه، المساهمة في حفظ أصول الدين وسنة محمد صلى الله عليه وسلم عن طريق الدراية والبحث والنقد والتثبت، ومنع أهل البدع والأهواء والإلحاد من وضع الأحاديث وقلب الأسانيد. ومن دواعي تدوين السنة إنها تساعد على الاقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم، من خلال معرفتنا بأقواله وأفعاله وسيرته في الحيا. ومن دواعي التدوين كذلك المحافظة على الإنسان من الانحراف وصون الأذهان من الخرافات، وإزالة الأكاذيب التي تفسد العقل. ومن دواعي التدوين وأسبابه أنه يساعد المسلم على معرفة الأفعال الحسنة التي تقربه إلى الله سبحانه وتعالى، وتعرفه على الأفعال القبيحة التي تجنبه خطر الوعيد العظيم يوم القيامة.

دواعي تدوين الأحاديث الضعيفة

أما الدواعي من كتابت الأحاديث الضعيفة، هو الاحتفاظ بكل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ومعرفة ذلك منها قال ابن حجر: الأصل في وضع هذين الصنفين، (يقصد به الضعيف والموضوع)، فإن ظاهر قصده جمع حديث كل صحابي

على حدة سواء أكان يصلح للاحتجاج به أم لا... وأما بعض من صنف الأبواب قد أخرج فيها الأحاديث الضعيفة بل والباطلة إما لذهول عن ضعفها وإما لقلّة معرفة بالنقد. أما إذا كان الضعف في الحديث نسبي، فقد يكون الحديث ضعيفا عند بعض أهل العلم لعدم اطلاعهم على عدالة رواته، وهو صحيح بالنسبة لآخرين لأنهم اطلعوا على رواته وعلموا توثيقهم وعدالتهم ومنها أن الضعيف يجوز العمل به في فضائل الأعمال بشروط ذكرها أهل العلم، ومنها أن الضعيف قد يتقوى بكثرة طرقه. قال ابن الصلاح: وكذلك إذا قالوا في حديث "إنه غير صحيح" فليس ذلك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر، إذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر، وإنما المراد به أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور، والله أعلم. وقال السيوطي: وكذلك إذا قالوا في حديث: ((إنه غير صحيح))، فليس ذلك قطعاً منهم بأنه كذب في نفس الأمر، إذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر، وإنما المراد به: أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور، والله أعلم. وإذا قيل غير صحيح فمعناه لم يصح إسناده "وهذا يقتضي أن الحديث إذا روي من وجوه كلها غير صحيحة أقتضى ذلك الحكم على متنه بأنه غير صحيح لأن قوله" لم يصح إسناده " اسم جنس مضاف ليعم جميع المسانيد وهو موافق للكلام الثاني ثم إنه لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن فقد يكون السند ضعيفاً والمتن صحيح كرواية يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار حديث «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو قال حتى يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما»». غلط يعلى إنما هو عبد الله ابن دينار [فالسند غير صحيح والمتن صحيح.

داعي تدوين الأحاديث والموضوعة

ولعل قُصد من تدوين الأحاديث الموضوعة هو تحذير المسلمين منها، وعدم الاغترار الاستدلال بها، أو نسبتها حتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم كان جهلاً أو عمداً، فالحديث الموضوع لا يجوز لأحد روايته ونسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع علمه بوضعه إلا إذا كان يريد التحذير منه وأن يبين للناس أنه موضوع. وقد قال صلى الله عليه وسلم: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». وقال صلى الله عليه وسلم: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين». ومنهم من دون الحديث الموضوع وهو يعتقد أنها صحيحة جهلاً منه، ومنهم من قصد بكتابة الأحاديث الضعيفة والموضوعة هو رصد كل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم صح عنده أم لم يصح حفاظاً على السنة المطهرة بزعمه. قال ابن حجر: الأصل في وضع هذين الصنفين، (يقصد به الضعيف والموضوع)،... جمع حديث كل صحابي على حدة سواء أكان يصلح للاحتجاج به أم لا... وأما بعض من صنف الأبواب قد أخرج فيها الأحاديث الضعيفة بل والباطلة إما لذهول عن ضعفها وإما لقلّة معرفة بالنقد.

المبحث الثالث

شبه المستشرقين والرد عليها

الشبهة: هي الالتباس. معناها في الاصطلاح: ما يشبه الثابت وليس بثابت، أو هو الشيء المجهول تحليله على الحقيقة وتحريمه على الحقيقة. ومنهم من قال الشبهة كل ما التبس أمره حتى لا يمكن تمييزه أو التفريق بنه وبين الحقيقة وغير الحقيقة، وبين الحق والباطل وإذا حقق النظر فيه ذهب. قال الجرجاني الشبهة: هو ما لم يتيقن كونه حراماً أو حلالاً. وهي أنواعان، شبهة في الفاعل، وشبهة في القول.

الشبهة في الفعل: مثل أن يظن الموطوءة زوجته أو جاريته الشبهة. أو ما ثبت بظن غير الدليل دليلاً، كظن حل وطء أمة أبويه وزوجه، والشبهة في المحل: ما تحصل بقيام دليل نافٍ للحرمة ذاتاً، كوطء أمة ابنه. الشبهة في الطريق: بأن يكون حلالاً عند قوم حراماً عند آخرين، كالنكاح بلا ولي أو شهود، وكالوطء ببيع أو نكاح فاسد، شبهة الملك: بأن يظن الموطوءة امرأته أو جاريته، شبهة العمد في القتل: أن يعتمد الضرب بما ليس سلاح، ولا بما أجري مجرى السلاح.

وهناك شبهة في القول: بأن يجعل المتكلم كلامه فيه نوع من التدليس والتزيين لما يتنافى مع الحقيقة والواقع، ليضل به عوام الناس ويفتن به الآخرين، وهذه الشبهة التي نقصدها في هذا البحث هي الأقوال والأفعال التي يقصد منها التحريف وتشكك في طريقة تدوين السنة النبوية من قبل المستشرقين والمنحرف والامنحدرين عقلاً وعلماء، وسالكين سبيل الجهل والظلال، والحاquدين والمتأمرين مع أعداء الإسلام، المنفذين للمشاريع اليهود والنصارى.

والفرق بين والشبهة الدلالة: أن النظر في الدلالة يوجب العلم، وأما الشبهة فهي غير ذلك، حيث يعتقد عندها أنها دلالة فيختار الجهل لا لمكان الشبهة ولا للنظر فيها، والاعتقاد هو الشبهة في الحقيقة لا المنظور فيه.

تعريف الاستشراق: لو وقفنا على هذه الكلمة الاستشراق لعرفنا المعنى والمقصود من هذه الكلمة من خلال اللفظ، حيث تتكون من حروف لكل مجموعة منها لها دلالتها على معنى معين، لو أخذنا الثلاثة الأحرف الأخير من الكلمة مع حذف الحرف الأخير لوجدنا أنه يكون شرق، والمقصود بالشرق الأوسط وهي المنطقة التي يقطنها العرب والمسلمون. وقد ظهر مصطلح الاستشراق في الغرب منذ قرنين من الزمان على تفاوت بسيط بالنسبة للمعاجم الأوروبية المختلفة، لكن الأمر المتيقن أن البحث في لغات الشرق وأديانه وبخاصة الإسلام قد ظهر قبل ذلك بكثير، ولعل كلمة مستشرق قد ظهرت قبل مصطلح استشرق، فهذا آربري Arberry في بحث له في هذا الموضوع يقول "والمدلول الأصلي لاصطلاح (مستشرق) كان في سنة 1638 أحد أعضاء الكنيسة الشرقية أو اليونانية" وفي سنة 1691 وصف أنتوني وود Anthony Wood صمويل كلارك Samuel Clarke بأنه (استشراقي ناب) يعني ذلك أنه عرف بعض اللغات الشرقية. ويبرون في تعليقاته على Childe Harold's Pilgrimage يتحدث عن المستر ثورنتون وإماعاته الكثيرة الدالة على استشرق عميق. كما ظهر في الغرب مصطلح مستشرق، ويطلق هذا الاسم على كل باحث يهتم بلغة الشرق وثقافته الدينية والعقدية.

ونستشف من هتان الكلمتان شرق وهي المنتقة التي تشرق منها الشمس، والمقصود بها بلاد المسلمين، ومستشرق هو الباحث الأكاديمي الذي يهتم بقضايا الشرق الأوسط. فيتكون من هذه الكلمة (الاستشرق). هو كل ما يصدر عن الغربيين أو الكفار من إنتاج فكري وإعلامي وتقارير سياسية واستخباراتية حول قضايا الإسلام والمسلمين في العقيدة، وفي الشريعة، وفي الاجتماع، وفي السياسة أو الفكر أو الفن، ويمكننا أن نلحق بالاستشرق ما يكتبه النصارى العرب من أقباط ومارونيين وغيرهم ممن ينظر إلى الإسلام من خلال المنظار الغربي، ويلحق به أيضاً ما ينشره الباحثون المسلمون الذين تتلمذوا على أيدي المستشرقين وبنوا كثيراً من أفكار المستشقي.

منهجية المستشرقين في معرفة التدوين

اعتمد المستشرقون في دراستهم للتدوين السنة على منهجية خاطئة، لعدم تذوقهم اللغة العربية ومعرفتهم بأسرارها واحائتها اللغوية، وقلة فهمهم للثقافة الإسلامية وتاريخ الإسلام، وإهمالهم منهج المحدثين في نقد الحديث وتصحيحة. فجولدتسيهر الذي دَرَسَ بالأزهر هو من أوّل من قام بنقد الحديث واستعان بمنهج النقد التاريخي، حيث توصل إلى فكر مغلوّط ونتائج خاطئة، حيث يرى أن التدوين للسنة لم يبدأ إلا في القرن الثاني. وأن معظم الأحاديث وضعتها الفرق السياسية الكلامية والمذهبية في القرنين الثاني والثالث، لذلك هي تعكس تطور المسلمين السياسي والفكري خلال القرنين ولا تَمُتُّ غالباً إلى القرن الأول بصلّة، وقد عَزَا جولدتسيهر أصول الإسلام إلى اليهودية والمسيحية، وأكد على تأثير الهلينية في تطور الإسلام، وتأثير القانون الروماني في نمو التشريع الإسلامي. ويرى كيوم أنه لا يمكن إثبات صحة نسبة الأحاديث في " الكتب الستة " إلى الصحابة ولكن لعل بعضها تَسَلَّمَ نَسْبَتُهُ. ويرى هوروفتس أنَّ العرب أخذوا فكرة الإسناد عن المدارس التلمودية عند اليهود. ويرى - ويوافقه كيوم - تشابه المسلمين واليهود في نسبة شرائعهما إلى نَبِيِّهِمَا. وقد طرح المستشرقون شبه عدة على إثر الدراسة التي قاموا بها والنتائج التي توصلوا إليها أهمها ما يلي:

شبه المستشرقين والرد عليها:

لقد وضع المستشرقون عدة شبه حول تدوين السنة النبوية، نحن نتناول في هذه الدراسة البعض منه ونحاول أن نرد عليها بالأدلة الصحيحة والبراهين الواضحة.

الشبهة الأولى: النهي عن كتابة الحديث

دائماً يتعلق المستشرق على أربعة أحاديث فيؤمنون بها، ويكفر بما سواه والمقصود ليس هو التحقق من النصوص وإنما الغرض هو التشكيك في التدوين والطعن في صحة السنة، فلا هم من أحل التحقيق ولا يلتزمون بمعايير البحث العلمي، ولا يتصفون بالإنصاف.

الحديث الأول: عن أبي موسى الأشعري - رضي الله تعالى عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن بني إسرائيل كتبوا كتاباً فاتبعوه، وتركوا التوراة". وهذا الحديث إسناده حسن، وإن كان في سنده جندل بن والى فقد وثقه قوم وضعفه آخرون، منهم مسلم والبخاري لأن في حديثه من التصحيفات والأغلاط.

الحديث الثاني: عن ابن عباس وابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - قالوا: "خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم معصوباً رأسه، فرقي درجات المنبر، فقال: "ما هذه الكتب التي بلغني أنكم تكتبونها، أكتب مع كتاب الله؟!، يوشك أن يغضب الله لكتابه، فيسري عليه ليلاً، فلا يترك في ورقة ولا قلب منه حرفاً إلا ذهب به"، فقال من حضر المجلس: فكيف يا رسول الله بالمؤمنين والمؤمنات؟. قال: "من أراد الله به خيراً أبقي في قلبه لا إله إلا الله". سند الحديث ضعيف لوجود عيسى بن ميمون، المعروف بالواسطي، قال عنه غير واحد: متروك الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث.

الحديث الثالث: عن زيد بن ثابت - رضي الله تعالى عنه -: أنه دخل على معاوية، فسأله عن حديث، فأمر إنساناً يكتبه، فقال له زيد: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا ألا نكتب شيئاً من حديثه"، فمحاها. وهذا الحديث سنده فيه إنقطاع بين المطلب بن عبد الله وبين زيد بن ثابت، وضعف كثير بن زيد.

الحديث الرابع: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن، ومن كتب عني شيئاً فليمحاه) وهو أصح الأحاديث المذكورة مع أنه قد أعله كبار المحدثين منهم الإمام البخاري وقال هذا من كلام أبو سعيد الخدري.

الرد على هذه الشبهة: تحمل هذه الأحاديث على عدة محامل.

الأول: أن يكون النهي نسخ، كأنه نهي في أول الأمر عن الكتابة ثم رأى أن السنن تكثر وتفتوت الحفظ فلا بد ومن تقيدها وحفظها.

الثاني: أن يكون النهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط بعضه ببعض، فيأتي زمان فلا يستطيع الإنسان أن يفرق بين القرآن والسنة وهذا قول الخطابي.

الثالث: أن يكون النهي لتنزيه لمن يثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة، فأما من لم يثق بحفظه، فإنها مستحبة في حقه، والإذن محمول عليه.

ولكن المستشرقون يقبلون حديث النهي ويتهربون من أحاديث الأذن بالكتابة فعن بن عمرو، قال: قلت: "يا رسول الله، أقيد العلم؟ قال: "نعم"، قيل وما تقييده؟ قال: "كتابته".. وعنه قال: "كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: أكتب كل شيء؟ ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فأومأ بإصبعه إلى فيه، فقال:

«أكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق». وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قلت يا رسول الله، أكتب كل ما أسمع منك؟ قال: "نعم". قلت: في الرضا والغضب؟ قال: «نعم، فياني لا أقول في ذلك كله إلا الحق». والأحاديث في الأذن للصحابة في كتابة العلم كثيرة ولكن المستشرقون لا يؤمنون إلا بحدث أبي سعيد الخدري المعلوم، أو المنسوخ أو المأول.

الشبهة الثانية: التأخر في تدوين الحديث

وهذه الكذبة الثانية حيث يدعون أن السنة لم تدون إلا متأخرة في بداية القرن الثاني الهجرية في عهد الخليفة عمر ابن عبد العزيز.

الرد على هذه الشبهة: تقدم معنا في مراحل تدوين الحديث أن التدوين السنة بدأ متقدماً في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، والأحاديث الصحيحة تثبت ذلك وأن الصحابة لهم مصنفات وصحف أشتهروا بها وعرفت عنهم. وقد تناول الخطيب البغدادي في كتابة **تقييد العلم**، بخصوص هذا الموضوع بشيء من الدقة والتفصيل، ونقل عن صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم، الشيء الكثير من الترغيب في كتابة الحديث وتدوين العلم، فعن أبي هريرة، قال: كان رجل من الأنصار يجلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فيسمع من النبي صلى الله عليه وسلم الحديث فيعجبه ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إني أسمع منك الحديث فيعجبي ولا أحفظه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «استعن بيمينك»، وأوماً بيده للخط. قال الترمذي: «هذا حديث إسناده ليس بذلك القائم» وسمعت محمد بن إسماعيل، يقول: «الخليل بن مرة منكر الحديث» وقد روي عن أنس بن مالك أنه كان يقول: «يا بني قيدوا العلم بالكتاب». وقد روي هذا الخبر مرفوعاً وموقوفاً ولا يصح رفعه إلى المعصوم. وقال أنس كنا لا نعد علم من لم يكتب علمه علماً. عن أنس بن مالك ثنا محمود بن الربيع عن عتب بن مالك فلقيت عتب بن مالك فقلت ما حديث بلغني عنك قال فحدثني قال: كان في بصرى بعض الشيء فبعثت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت اني أحب أن تحيي إلى منزلي تصلي فيه فاتخذته مصلى قال فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن شاء من أصحابه قال فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في منزله وأصحابه يتحدثون ويذكرون المنافقين وما يلقون منهم ويسندون عظم ذلك إلى مالك بن الدخيشن وودوا أن لو دعا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصاب شراً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس يشهد ان لا إله الا الله وإني رسول الله قالوا يا رسول الله انه ليقول ذلك وما هو في قلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشهد أحد انه لا إله الا الله وإني رسول الله فتطعمه النار أو تمسه النار»، قال أنس فأعجبني هذا الحديث فقلت لا بني: اكتبه فكتبه. وهذا الخبر كافي دليلاً على أن الصحابة كانوا يكتبوا الحديث في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم. وكان علي رضي الله عنه يقول: من زعم أن عندنا شيئاً

نقرأه ليس في كتاب الله تعالى، وهذه الصحيفة، قال: صحيفة معلقة في سيفه فيها أسنان الإبل وشيء من الجراحات، فقد كذب. وقال ثمامة أخذت من بن عبد الله بن أنس كتاباً زعم أن أبا بكر، كتبه لأنس وعليه خاتم رسول الله صلى الله عليه، حين بعثه مصدقاً وكتبه له، فإذا فيه: هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه، على المسلمين التي أمر الله تعالى بها نبيه صلى الله عليه، فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها، وساق الحديث بطوله. وكان ابن عباس يأتي أبا رافع فيقول: ما صنع رسول الله، صلى الله عليه، يوم كذا، ما صنع رسول الله، صلى الله عليه، يوم كذا ومع ابن عباس ألواح يكتب فيها.

وأما عبد الله بن عمر بن العاص فقد تميز بكتابة الحديث وأذن له المعصوم في كتابته وأخبره أنه لا يقول إلا الحق. وكان يقول أبو هريرة «ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب». قال السبتي: روي إجازة ذلك عن عمر وعلي وأنس وجابر وابن عباس وعبد الله بن عمرو والحسن وعطاء وقتادة وعمر ابن عبد العزيز وسعيد بن جبير في أمثالهم ومن بعد هؤلاء ممن لا يعد كثرة.

الشبهة الثالثة: عدم قبول الخلفاء حديث الواحد

ومن الشبهة التي يتمسك بها المستشرقون، قولهم أن الخلفاء لم يقبلوا رواية الواحد إلا إذا شهد له شاهد، فهذا عمر ابن الخطاب يطلب من أبي موسى الأشعري شاهد يشهد له على رجوعه من الباب بعد أن استأذن ثلاثاً، فلم يؤذن له، فانصرف، فأرسل إليه عمر فدعاه، فقال: ما شأنك رجعت؟ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من استأذن ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع» فقال عمر: لتأتيني على هذا - بينة - أو لأفعلن، فأتى مجلس قومه فناشدتهم بالله، فقام معه أبو سعيد الخدري فشهد له بذلك فخلى عنه. وقصة أبي بكر - رضي الله عنه حين توقف في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، في ميراث الجدة حتى تابعه محمد بن مسلمة. وقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه "كنت إذا حدثني رجل استحلفته فإن حلف لي صدقته".

الرد على هذه الشبهة: هذا يدل على حرص الصحابة رضي الله عنهم على التوثق من السنة لما يعرفوا ما لها من منزلة عظيمة عند المسلمين، وهذا يتعبر مدحاً لهم على حرصهم على السنة والتيقن من صحة روايتها عن النبي صلى الله عليه وسلم. لا طعن في تدوينها أو في حملتها حيث أن الروايات ثبت صحتها من طريق الآخرين وأنهم صادقين في مروياتهم.

الشبهة الرابعة: تحريق الأحاديث

يقول المستشرقون أن أبي بكر أحرق الأحاديث التي عنده، فعن عائشة قالت: جمع أبي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت خمسمائة حديث فبات ليلته يتقلب كثيراً قالت: فغممني فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح

قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك فجئته بما فدعا بنا فحرقها فقلت: لم أحرقها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت ولم يكن كما حدثني فأكون قد نقلت ذاك. قالوا وهذا يدل على عدم حجية السنة وإلا لما أحرقها الخليفة.

الرد على هذه الشبهة:

الذي روى الحرق هو الإمام الذهبي وقال لم تصح هذه الرواية، فليزعم قبول التضعيف ما دام أنهم أخذوا منه رواية الحرق لأن ليس من الإنصاف أن تؤمن بشيء، وفي نش الوقت تكفر به وتكذبه. وقد قال الإمام الطبري أن حديث حرق الصديق السنة حديث غريب.

الشبهة الخامسة: قلة إمكانية الكتابة

قال المستشرقون أن المحدثين لم يكتبوا لعدم وجود إمكانيات الكتابة الورق، إنما كان يوجد الجلد والحجر، وهذا سوف يكون سبباً في تفلت الكثير من الأحاديث النبوية.

الرد على هذه الشبهة:

ونحن نقول أن المعتمد في صحة ورواية الحديث هو المحفوظ من الراوي الضابط الثقة، وليس المكتوب؛ إذ لو كان المعتمد من الحديث هو أن يكون مكتوباً لكان الواضعون يحرصون على الكتابة، ويقولون: هذا حديث وجدناه مكتوباً، ولكن المهم هو أن يروي هذا الحديث من يتصف بصفة العدالة والضبط، فإن كان هذا الراوي الثقة الضابط يحفظ ويكتب فهو أفضل، أما إن كان الراوي غير ثقة وقال: هذا حديث مكتوب، فلا يعني مجرد كونه مكتوباً أن يقبل، لأن العدالة في الرواية هي الأولى، وهي المطلوبة، ولذلك كان المعتمد هو الراوي الذي يأتي بالحديث، فإن كان عادلاً موثقاً، قبل حديثه، سواء كان مكتوباً أو محفوظاً، ولا شك أن الحديث الذي تجتمع فيه صفة الحفظ والكتابة من قبل الراوي العادل الثقة معاً يكون أكثر قبولاً، لأنه يكون أكثر اطمئناناً إلى صحته ودقته.

الشبهة السادسة: تدوين الحديث في قصور السلاطين

وهذه الشبهة التي تتعلق بما المستشرقين، يقولون أن طلب التدوين الرسمي كان من الحكام أي السلاطين، وكان التدوين في قصورهم فمن الممكن أن يزيلوا الأحاديث التي تخدم مصالحهم وثبتون بعضها، أو يغرون القائمين على التدوين بالمال الكثير حتى يقومون بتزوير الأحاديث وتحريفها.

الرد على هذه الشبهة: نرد عليهم من عدة أوجه الأول: أن حكام المسلمين فيما مضى ليس هم الحكام الذين يشاهدونهم، فالخليفة عبد العزيز بن مروان، وابنه عمر كانا يتمتعان بالعدالة وحب السنة، والحرص على الحفاظ عليها، وصونها من الضياع

والتحريف وقد عرف عمر بن عبد العزيز بفقهه وعدالته وتقواه. وكانت رسالة عبد العزيز بن مروان إلى أبي بكر بن حزم (عامل المدينة وقاضيهما): رضي الله عنهما توحى بالحرص على التثبت في نقل السنة، فقد ورد فيها: انظر ما كان عندك من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه. فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- ولتفشلوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً.

ثانياً: أن العلماء فيما مضى هم من خيار الأمة المحمدية لا يمكن لأحد أن يداهن في سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وكانوا الذين طلب منهم التدوين من أئمة الهدى من أقوى الناس إيماناً وأصدقهم لساناً وأزكاهم نفساً، وكان على رأسهم محمد بن شهاب الزهري، وابن إسحاق، والإمام مالك، وابن أبي ذئب، والريبع بن صبيح، وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وهشيم، ومعمّر، وجرير بن عبد الحميد، وابن المبارك. فلا يمكن لهؤلاء أن يفترون على الرسول الكذب وهم كانوا لا يقبلون الحديث عن الراوي إذا عرف عنه بكثرة تردده على السلاطين، وكانوا يعلمون أن شرار العلماء هم الذين يغشون الأمراء، وأن خيار الخلفاء هم الذين يغشون العلماء.

وقد أورد ابن عساكر في تاريخ دمشق أن مناوشات جرت بين هشام بن عبد الملك، والإمام الزهري فعن الإمام الشافعي قال: حدثنا عمي، قال: دخل سليمان بن يسار على هشام بن عبد الملك فقال: يا سليمان من الذي تولى كبره منهم، قال: عبد الله بن أبي ابن سلول، قال: كذبت هو علي بن أبي طالب، قال: أمير المؤمنين أعلم بما يقول. فدخل الإمام ابن شهاب الزهري، فسأله هشام فقال: هو عبد الله بن أبي، قال: كذبت هو علي، فقال له: "أنا أكذب!! لا أبا لك، فو الله لو نادى مناد من السماء أن الله أحل الكذب ما كذبت، حدثني سعيد بن المسيب، و عروة بن الزبير وعبيد الله بن عبد الله، و علقمة بن وقاص عن عائشة أن الذي تولى كبره منهم " عبد الله بن أبي"، قال: " فلم يزل القوم يغرون به، فقال له هشام: ارحل فو الله ما كان ينبغي لنا أن نحمل على مثلك". فالعلماء كانوا يعلمون أن كلمة الحق عند السلطان الجائر أعظم الجهاد، كما روي عن أبي أمامة، أن رجلاً قال: يا رسول الله، أي الجهاد أفضل؟ قال: «كلمة حق عند سلطان جائر». وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث قال: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»

الخاتمة:

توقفنا قليلاً مع جهد علماء الأمة الإسلامية في تدوين الأحاديث النبوية، خلال الفترات الزمنية الماضية، وما صاحبها من تطورات مذهلة في تدوين الحديث النبوي، وقد أتضح لنا أن نهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن التدوين ما هو إلا لبعض الصحابة خشية أن يخطط كلامه بكلام الله، وأذن لبعض الصحابة لما عرف عنهم من فقه وفهم وقدرة على التفريق بين القرآن والسنة، وقد تمكن الكثير من الصحابة من كتابة صحف تحتوي على الكثير من نصوص السنة النبوية، وما يدعية المستشرقون من تأخر التدوين إلا نتيجة عدم معرفتهم بتاريخ التدوين، أو اتباعاً لأهوائهم، وتنفيذاً لمخططاتهم المدروسة لتشويه

مصادر التشريع الإسلامية، فالسنة النبوية حجة بإجماع المسلمين، وكان التقديم لهذا العرض يصاحبه الكثير من الأدلة والبراهين التي تثبت نصاعة السنة وصحة نقول الكثير منها عبر تسلسل سند الرواية عبر الثقة الحفاظ المنزهين عن خوارم المرأة ودنات الأخلاق.

النتائج:

السنة النبوية دونت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وحفظت من الضياع، وصونت من الالتباس. نصوص النهي عن التدوين إما تحمل على النسخ، أو النهي عن جمع القرآن والسنة في صحيفة واحدة، أو يكون النهي خاص بمن له القدرة على الحفظ والضبط.

نصوص الأذن بالتدوين أصح سنداً وأثبت متناً من نصوص النهي عن التدوين. مر التدوين بمراحل عدة منها اجتهاد فردي، ومنها تكليف رسمي من خلفاء الأمة وحكامها. المستشرقون لهم آراء باطلة في التدوين، تتفاوت بتفاوت الأغراض والأهداف. يكتنف علماء الاستشراق الجهل بأسرار اللغة العربية، وتدني ثقافتهم بتاريخ الأمة الإسلامية؛ وبالذات في علم تدوين الحديث، وشروطه وضوابطه.

المستشرقون يعتمدون في إنكار التدوين على الأحاديث الضعيفة والموضوعة، التي لا تتناسب مع أغراضهم الخبيثة، ويتهربون من الأحاديث الصحيحة الثابتة التي لا تتفق مع أهدافهم. أجمع العلماء على جواز كتابة الأحاديث النبوية وتدوينها، بعد خلاف القرون الأولى.

المصادر والمراجع:

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد الجزري (المتوفى: 606هـ)، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني-مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى.

ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة بروت، 1379هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: 13.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عدد المجلدات: 2.

- ابن الصلاح: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِيُّ، علوم الحديث لابن الصلاح، الناشر: دار الفكر المعاصر سنة النشر: 1425هـ 2004م، عدد الأجزاء: 1.
- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفى: 241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط-عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 2001م.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله (المتوفى: 463هـ) جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1994م، عدد الأجزاء: 2.
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي (المتوفى: 230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، 1990م، عدد الأجزاء: 8.
- ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (المتوفى: 571هـ)، تاريخ دمشق، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: 1995م.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد (المتوفى: 275هـ)، سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، عدد الأجزاء: 4.
- ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه (المتوفى: 273هـ)، كتب حواشيه: محمود خليل، الناشر: مكتبة أبي المعاطي، عدد الأجزاء: 5.
- أحمد أنور سيد أحمد الجندي (المتوفى: 1422هـ)، السُّنَّة في مواجهة شُبُهات الاستشراق (ضمن بحوث المؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسُّنَّة النبوية)، عني بطبعه ومراجعته خادم العلم: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا-بيروت. الطبعة الأولى: 1981م، عدد الأجزاء: 1.
- أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429 هـ-2008م، عدد الأجزاء: 4.
- الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي-بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م، عدد الأجزاء: 8.
- أكرم بن ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، الناشر: بساط - بيروت، الطبعة: الرابعة، الأجزاء: 1.
- بھادر، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بھادر، النكت على مقدمة ابن الصلاح - الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، 1998م، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج، عدد الأجزاء: 3.

- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الأولى، 1422هـ، الأجزاء: 9.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، (المتوفى: 256هـ)، الأدب المفرد، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1989، عدد الأجزاء: 1.
- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد (المتوفى: 516هـ)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلام - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، 1983م، الأجزاء: 15.
- البرماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني (المتوفى: 831هـ)، اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف 31 نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، 1433هـ-2012م، الأجزاء: 18.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، (المتوفى: 458هـ)، السنن الكبرى، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 2003م.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (المتوفى: 458هـ)، المدخل إلى السنن الكبرى، المحقق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، عدد الأجزاء: 1.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، 1414-1994، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، عدد الأجزاء: 10.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى (المتوفى: 279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج 4، 5)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، 1975م، عدد الأجزاء: 5 أجزاء.
- ج آربي. المستشرقون البريطانيون. تعريب محمد الدسوقي النويهي. لندن: وليم كولنز، 1946.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي (المتوفى: 816هـ)، التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1983م، عدد الأجزاء: 1.
- الحاكم، لأبي عبد الله الحاكم، المستدرک علی الصحيحین، (405هـ)، الطبعة: الأولى، 1427 هجرية، عدد الأجزاء: 12.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب (المتوفى: 388هـ) معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، الناشر: المطبعة العلمية - حلب، الطبعة: الأولى 1351 هـ-1932م.
- الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي (المتوفى: 463هـ) تقييد العلم، الناشر: إحياء السنة النبوية - بيروت، عدد الأجزاء: 1.

- الخطيب، محمد عجاج بن محمد تميم، السنة قبل التدوين، رسالة ماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، الطبعة: الثالثة، 1980م، عدد الأجزاء: 1.
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود (المتوفى: 385هـ)، سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 2004 م، عدد الأجزاء: 5.
- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، (المتوفى: 255هـ) مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 2000م، عدد الأجزاء: 4.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: 748هـ) تذكرة الحفاظ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ-1998م، عدد الأجزاء: 4.
- الرويانى، أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفى: 307هـ) مسند الرويانى، المحقق: أيمن علي أبو يمانى، الناشر: مؤسسة قرطبة-القاهرة.
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس (المتوفى: 1396هـ) الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر 2002 م.
- السبتي، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي، (المتوفى: 544هـ)، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة-القاهرة تونس، الطبعة: الأولى، 1970م، الأجزاء: 1.
- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، (المتوفى: 902هـ) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة-مصر، الطبعة: الأولى، 2003م، عدد الأجزاء: 4.
- السمعوني، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي (المتوفى: 1338هـ)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1995م، عدد الأجزاء: 2.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو 395هـ)، معجم الفروق اللغوية، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، الطبعة: الأولى، 1412هـ، عدد الأجزاء: 1.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عدد الأجزاء: 2، ص 76.

- الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، (المتوفى: 1182هـ) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1997م، الأجزاء: 2.
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، المعجم الأوسط، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة، عدد الأجزاء: 10.
- الطبري، أبو العباس، أحمد بن عبد الله بن محمد، محب الدين الطبري (المتوفى: 694هـ)، الرياض النضرة في مناقب العشرة، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: 4.
- عبد المنعم السيد نجم، تدوين السنة ومنزلتها، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: السنة الحادية عشر - العدد الثالث - ربيع الأول 1399هـ، عدد الأجزاء: 1.
- الغزي، محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث، مؤسوعة الفوائد الفقهية، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م، عدد الأجزاء: 12.
- الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، (المتوفى: 277هـ)، المعرفة والتاريخ، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، 981م، عدد الأجزاء: 3.
- القاضي عياض، بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: 544هـ)، شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المستمى إكمال المعلم بفوائد مسلم، المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م، عدد الأجزاء: 8.
- الكرماني، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين (المتوفى: 786هـ) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، طبعة أولى: 1356هـ - 1937م، طبعة ثانية: 1401هـ - 1981م، عدد الأجزاء: 25.
- محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، التعريفات الفقهية، الناشر: دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان 1407هـ - 1986م) الطبعة: الأولى، 2003م، عدد الأجزاء: 1.
- مسلم، بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، عدد الأجزاء: 5.
- المنائي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين (المتوفى: 1031هـ) التوقيف على مهمات التعاريف، الناشر: عالم الكتب ثروت - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1990م، الأجزاء: 1.
- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (المتوفى: 807هـ)، جمع الزوائد منبع الفوائد، حقه وخبره أحاديثه: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المأمون للتراث، عدد الأجزاء: 2.

المناعي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين (المتوفى: 1031هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، الناشر:
دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة الاولى 1994م.